وسائل التواصل - وليس التنافر الاجتماعي

د. بسام أبو عبد الله

عالم وسائل التواصل الاجتماعي هو عالم افتراضي فرض نفسه بقوة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل أنحاء العالم، وبات التعاطي معه واستخدامه أساساً في عالم اليوم بالنسبة للدول، والمجتمعات والأفراد، وما من شك أنه أداة تكنولوجية جذابة، وفتحت الآفاق بين الناس والمجتمعات والدول لتزيد المعرفة وآفاق الاطلاع لمن يبحث عنها، ولكنها من ناحية أخرى تحولت لأداة خطرة للعب على مزاج الرأي العام وتأجيجه، وتحويله في هذا الاتجاه أو ذاك وفقاً لما يخدم سياسة الخصوم والأعداء حسب الحالة والشريحة المستهدفة والأهداف الموضوعة.

ومن هنا فإن الكثير من دول العالم بدأت تُشكل جيوشاً إلكترونية لاستخدامها في حالتي الدفاع والهجوم أسوة بالجيوش العسكرية، كما لجأت دول عديدة لتأسيس إدارات متخصصة بالأمن السيبراني لحماية مجتمعاتها لأنه بالقدر الذي تعطي هذه الوسائل بكل أنواعها: فيسبوك، واتس آب، إنستغرام، سناب شات، وغيرها، إمكانات للتواصل مع العالم الخارجي وطرح الأفكار وتبادلها، وممارسة أنشطة مختلفة تدفع للتقريب بين الناس والتواصل، إضافة إلى عرض المشاريع والإبداعات التي تدفع بالمجتمعات نحو النمو والازدهار، فإن هناك سلبيات عديدة في هذا العالم الافتراضي منها عدم وجود الرقابة، وانعدام المسؤولية لدى البعض من المستخدمين، وانتشار الإشاعات والمبالغة في نقل الأمور، وعدم تبادل الاحترام في بعض النقاشات، وتقبل آراء الغير، إضافة إلى إهدار الوقت وعدم استغلاله في أمور مفيدة، وانعزال البعض عن أسرهم والمجتمع المحيط بهم، وأخيراً عدم احترام خصوصية الغير.

كي لا يفهم البعض ما أكتب عنه أنه دعوة لشيء سلبي ضد وسائل التواصل الاجتماعي، سأنقل إليكم ما قاله وزير الصحة البريطاني مات هانكوك ونشره موقع «بي بي سي» يوم ٢٧ كانون الثاني الجاري: «إن هناك إمكانية لإغلاق وحظر شركات التواصل الاجتماعي في بريطانيا خوفاً على الصحة النفسية للمواطنين، إذا فشلت في إزالة المحتوى الضار الذي يُنشر على مواقعها»، ودعا لإصدار تشريع بذلك على الرغم من تأكيد قوله: «لا أرغب في الوصول إلى هذه النتيجة في النهاية»، وكلام الوزير البريطاني جاء على خلفية انتحار فتاة مراهقة عام ٢٠١٧ بعد مشاهدة محتوى عن الانتحار انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

وزير الصحة البريطاني اعترف أن «الكثير من الآباء يشعرون بالضعف في مواجهة التواصل الاجتماعي» لكننا: «كحكومة لسنا ضعفاء، فالحكومة وشركات التواصل الاجتماعي يجب أن تقوم بواجبها، ونريد جعل بريطانيا مكاناً آمناً لاستخدام الإنترنت لكل شخص».

إذا أضفنا لهذا الكلام خبراً آخر يتعلق بتخصيص شركة فيسبوك ٧٥٠٠ موظف فقط لمراجعة الفيديوهات التي تدعو للقتل والكراهية وإزالتها حسب زعمهم يتبين لنا حجم الكارثة إذا لم نحسن، ونضبط موضوع التعاطي السلبي مع وسائل التواصل الاجتماعي، وهي قضية اجتماعية وسياسية واقتصادية، وإن شئتم فهي جزء من الأمن القومي للدول.

منظمة الأمم المتحدة بدأت تناقش مشروعاً روسياً يتعلق بالأمن السيبراني للدول، لأن هذا الموضوع أصبح ذا حساسية عالية بالنسبة للكثير من الدول والمجتمعات، ومن ثم فإن الانفلات في هذا المجال خطر على الجميع.

في الحالة السورية مثلاً فتحت وسائل التواصل الاجتماعي آفاقاً إيجابية سهلة أمام التعبير عن الرأي، وحرية التواصل والانتقاد للظواهر السلبية، وتحول هذا العالم الافتراضي إلى أداة ضاغطة على الحكومة والمجتمع والأسرة والأفراد بالاتجاهين الإيجابي والسلبي، كما ضم كحال المجتمع النماذج الراقية المسؤولة التي تقدم قيمة مضافة بما تكتب أو تعرض، وكذلك النماذج الساقطة واللا مسؤولة والانتهازية والباحثين عن الشهرة، والنجومية، وبالتالي فإن دور الحكومة بعد إصدار قانون الجرائم الإلكترونية فرض عقوبات مالية عالية لمن يسيء للآخرين أو يشتم من دون مسؤولية، والعقوبة المالية كما ثبت هي الأنجع والأقوى، والمطبقة في أغلب دول العالم، لأنها رادعة، وتعلم بعض المستهترين وغير المسؤولين عما يكتبون أن هناك ضوابط لأي حرية في العالم، وأن العالم الافتراضي لا يمنحك الحق في بث الفتن والإشاعات والأكاذيب أو استهداف الناس، وتوجيه الاتهامات لها برعونة ومن دون أدنى شعور بالمسؤولية.

لقد كنا نقول دائماً إن النقد يجب أن يتمتع بصفتين أساسيتين هما «العلمية والموضوعية»، ولكن للأسف فإن البعض فهم النقد والحرية على أنه سباب وشتم واستهتار بكل قيم الاحترام للآخر، لا بل فإن البعض وصل إلى حد الاستهتار بكل من يخالفه الرأي بدلاً من أن يناقش بطريقة راقية محترمة مهذبة، وهو ما يجب أن توضع ضوابط له قبل أن يعتقد بعض المستهترين والانتهازيين أنهم قادة رأي عام، وأنه لا عمل لديهم سوى الجلوس خلف أجهزة الكمبيوتر، والتنظير على الجميع من دون أن نلمس لهم أي موقف رجولي واضح وشفاف تجاه الحرب العدوانية على بلدهم وشعبهم، فاختلطت الأمور لديهم، وبدلاً من أن يوجهوا سهام آرائهم على أولئك الذين يحاصرون بلدهم وشعبهم، وينتقدون برقي وأخلاق عالية، وإيجابية الظواهر السلبية وهي كثيرة لدينا، تحولوا مثل مطلقي النار بعشوائية ليصيبوا كثيرين من أبناء بلدهم بقصد أو عن غير قصد.

إن الكلمة أيها السادة مسؤولية، والنقد حق وواجب تجاه أي كان، لكن أحداً في العالم لا يمتلك الحق بإهانة أحد آخر تحت عنوان «الحرية» الذي استخدم في بداية الحرب علينا من قبل الغوغاء الذين دمروا الأخضر واليابس، وما أدعو إليه هو أنه من حقك يا أخي أن تكتب ما تشاء، وأن تنتقد من تشاء، وأن تنظر لأي شيء، ولكن ليس من حقك أبداً أن تشتم أحداً أو تسخر من أحد، أو تستخدم كلاماً بذيئاً للتعبير عن مشاعرك، لأنه يجب أن يكون كلامك مسؤولاً ومحترماً، ويليق بك، فالدعوة هي لإخراج بعض المفردات والأساليب الوضيعة والغايات الشخصية الانتهازية من وسائل التواصل الاجتماعي، قبل أن تتحول إلى وسائل للتنافر الاجتماعي، وهي دعوة لكل سوري، وفي الوقت نفسه دعوة للحكومة والجهات المختصة لوضع عقوبات «مالية» لردع المستهترين أسوة بكل دول العالم.

صحيفة إسبانية: نظام أردوغان يمول الإرهاب من سرقة زيت عفرين

| وكالات

أكد صحيفة إسبانية، أن النظام التركي يستخدم عائدات زيت الزيتون المسروق من عفرين لتمويل الإرهابيين الذين يدعمهم، على حين طالب أعضاء في مجلس الشيوخ الإسباني حكومتهم بتقديم تقارير عن الزيت الذي تستورده من نظام أردوغان.

ونقلت وكالة «هاوار» الكردية عن مقال للصحفيين فيران باربر وديفيد مسيغير في صحيفة بابليكو الإسبانية، أشارا فيه إلى الأسئلة التي طرحها السناتوران في مجلس الشيوخ الإسباني كارليس موليت غارسيا وجوردي نافاريتي في المجلس وطلبا «من الحكومة الإسبانية تقديم التقارير الثلاثة الأخيرة من زيت الزيتون المستورد الصادرة عن مصلحة الجمارك، وذلك بعد المناقشة التي أثارتها الجرائم التركية في عفرين ومطالبة أعضاء مجلس الشيوخ في فالنسيا حكومة إسبانيا توضيح إذا ما كانت أي شركة أخرى متورطة في مثل هذا النوع من الاحتيال وإذا كان هناك، على وجه التحديد، بعض المتاجرين الآخرين بطريقة غير مشروعة بزيت الزيتون التركي».

وقال كاتبا المقال: إذا كان الأمر كذلك، أراد موليت ونافاريتي أن يعرفوا كيف تقوم إسبانيا بمكافحة هذه الممارسات الاحتيالية ونوع العقوبات المفروضة على المخالفين. من جانبه وبحسب المقال، طالب عضو مجلس الشيوخ عن ولاية الباسك جون إيناريتو حكومة إسبانيا بذلك.

وتطرق المقال إلى الممارسات التركية التي يمكن أن تمول الإرهاب من خلال الاستفادة من اتفاقية التجارة، مع التأكيد أن الشرطة الأوروبية يجب أن تحقق في تمويل الإرهاب التركي من خلال ممارسات متعددة، مشيراً إلى أن موليت ونافاريتي يريدان توضيح إذا ما كانت إسبانيا أو إيطاليا أو أي دولة ثالثة أخرى يمكن أن يشتركون في غش واردات الزيت الزائف «التركي» المسروق من سورية. ولفت المقال إلى أن أعضاء مجلس الشيوخ ومع التذكير بأن تركيا تستفيد من الاتفاقيات التجارية التي تبسط تسويق منتجاتها، يعتقدون أن الشرطة الأوروبية يجب أن تنسق من أجل التحقيق في «ممارسة يمكن أن تمول الإرهاب في الشرق الأوسط باستخدام ممارسات حقيرة من السرقة والنهب والرشوة والتلاعب بالغذاء والاحتيال».

كما لفت المقال إلى أن «تحالف بريمافيرا أوروبا قدم طلباً إلى المفوضية الأوروبية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعرفة إذا ما كان من الممكن أن تشارك أي شركة أوروبية في الاستحواذ على الزيت العفريني المسروق».

وأشار المقال إلى أنه لم تجر اختبارات حتى الآن لتحديد مصدر زيت الزيتون المنهوب الذي تحاول تركيا بشكل مزيف تسويقه على أنه تركي، ونقل عن مدير شركة خاصة تضم شركات تصدير زيت الزيتون الإسبانية «أسوليفا» رافاييل بيكو تأكيده «لا إجراءات علمية لتحديد نوع الزيت على وجه التحديد»، وأن «المفوضية الأوروبية تعمل الآن من خلال مشروع «أوليوم» في تطوير بعض الإجراءات لتحديد ذلك».

وبحسب الكاتبين، لم تقتصر ممارسات الاحتلال التركي على احتلال عفرين، إذ قام بسلب ممتلكات سكانها ونهب المحصول، ولكنها وصلت أيضاً إلى حد تزوير الوثائق لإدخال زيت عفرين على أنه تركي، وأضافا: «جزء من الإنتاج كان يمكن بيعه بالفعل أو على وشك أن يتم تسويقه، مع وثائق مزورة لإسناد المنشأ صادرة ببركات الإدارة التركية، حيث علب من زيت الزيتون العفريني عالي الجودة، تحت اسم «بركات الغوطة» في السعودية من أصل تركي».

ولفت إلى أن بروتوكولاً سرياً صادراً عن وكالة «فرات» أشار إلى أن الإيرادات التي تم الحصول عليها من خلال تسويق هذا المنتج (بركات الغوطة) – ما يساوي نحو ١٩ مليون يورو – سوف يستخدم لتمويل مرتزقة رجب طيب أردوغان.

بمشاركة سورية.. انطلاق مؤتمر التضامن الدولي الرابع من أجل توازن العالم

| وكالات

جانب من الحضور في مؤتمر التضامن الدولي الرابع من أجل توازن العالم أمس (سانا)

افتتحت في العاصمة الكوبية هافانا، أمس، أعمال مؤتمر التضامن الدولي الرابع من أجل توازن العالم بمشاركة سورية.

وأشار سفير سورية في كوبا، إدريس ميا في محاضرة خلال جلسة العمل الأولى للمؤتمر تحت عنوان «صمود وانتصار سورية في حربها ضد الإرهاب.. وأثر ذلك على إعادة التوازن للعالم»، إلى محاولات أميركا وحلفائها لمنع إعادة إعمار ما دمرته التنظيمات الإرهابية من خلال الإجراءات القسرية أحادية الجانب على سورية، مشدداً على أن «سورية لم ولن تخضع أو تستسلم». وأكد ميا، وفق وكالة «سانا» للأنباء، أن أعداء سورية أخفقوا في تحقيق ما كانوا يخططون له بفضل الصمود الأسطوري للشعب والجيش العربي السوري، مشدداً على أن سورية تقف اليوم على أعتاب تحقيق النصر النهائي وتستعد لمرحلة إعادة الإعمار.

وأشار ميا، إلى محاولات الولايات المتحدة وحلفائها الهادفة لمنع إعادة إعمار ما دمرته التنظيمات الإرهابية من خلال الإجراءات القسرية أحادية الجانب على بلادنا، مشدداً على أن «سورية لم ولن تخضع أو تستسلم».

ولفت إلى أن كوبا بمقاومتها الحصار الأميركي المفروض عليها منذ نحو ستة عقود، أعطت أيضاً للعالم أنموذجاً في المقاومة والصمود، مبيناً أن سورية وكوبا وشرفاء العالم سيعيدون التوازن للعلاقات الدولية. وعبر عدد من المشاركين من بينهم أليدا تشي غيفارا ابنة الثائر الأرجنتيني أرنستو تشي غيفارا عن تضامنهم مع سورية في مواجهة الإرهاب الذي تتعرض له.

وفي مداخلة لها أكدت الكاتبة اللبنانية، ثريا عاصي، أن الحرب على الإرهاب التي تزعم الولايات المتحدة وبعض حلفائها القيام بها كانت أكبر كذبة في التاريخ، موضحة أن واشنطن اتخذت من هذه الحرب ذريعة لاستهداف سورية بكل مكوناتها.

من جانب آخر، أشار منسق «مشروع خوسيه مارتي الدولي للتضامن»، هيكتور هيرنانديز، إلى أهمية انعقاد المؤتمر في ظل الظروف الراهنة في العالم عامة وأميركا اللاتينية خاصة، حيث تسود لغة الحروب وسباق التسلح.

وافتتح المؤتمر في قصر المؤتمرات في العاصمة الكوبية بحضور الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل ووزير الخارجية برونو رودريغيز ورئيس دائرة العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، خوسيه رامون بالاغير، وبعض السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية، وأكثر من ٦٥٠ مشاركاً يمثلون ٦٥ بلداً.

«مسد»: أميركا لم تشجعنا على محاورة دمشق

| الوطن

أكدت الرئيسة التنفيذية لـ«مجلس سورية الديمقرطية– مسد» إلهام أحمد، أن الولايات المتحدة لم تشجع مجلسها على الحوار مع دمشق، لكنها أقرت أيضاً بأن آلية الحماية للكرد من التهديدات التركية «لم تتوضح صورتها بالنسبة لنا حتى الآن والخطة غير واضحة».

وفي حديث لوكالة «أسوشيتدبرس» من واشنطن بثت مواقع كردية مقتطفاً منه، كشفت أحمد عن وساطة تقوم بها أميركا سعياً إلى «حوار» بين «مسد» وبين النظام التركي «في سبيل تهدئة الوضع أو الوصول إلى حل واستقرار المنطقة وتجنب هجوم تركي على مناطقنا»، لكنها قالت: «لكن حتى الآن من غير المعروف إلى أي درجة ستتوضح الخطط».

يذكر أن أحمد زارت واشنطن مؤخراً عقب إعلان الرئيس الأميركي قرار سحب سريع لقوات بلاده من سورية، وتروجيه لإقامة ما يسمى «المنطقة الآمنة» في شمال سورية بالاتفاق مع النظام التركي.

ورأت أحمد أن «المنطقة الآمنة» مشروع طرحته تركيا قبل أعوام «لكن إقامة أي مشروع باسم «المنطقة الآمنة» تحت السيطرة التركية يعني تحويل «المنطقة» بالكامل إلى معسكرات لمجموعات إرهابية والفصائل (الميليشيات) التابعة لتركيا والمدعومة من قبلها».

وأوضحت أحمد، أن «الآمنة» ستلقى مصيراً مماثلاً لما حصل في عفرين «حيث تتعرض لحملة تغيير عرقي من قبل تركيا وبالتالي ستتحول هذه المناطق لمستعمرات تركية». ورأت أن «المنطقة (الآمنة) يجب أن تكون تحت سيطرة قواتنا المحلية (قسد) ومحمية من قبلها»، وأضافت: «نقبل أن يتواجد على الحدود مراقبون دوليون يتم اختيارهم من قبل الأمم المتحدة بشكل رسمي كحل وسط».

وحول المفاوضات مع دمشق، زعمت أحمد «لا يوجد أي طرف ضامن حتى لو أن الحكومة الروسية أبدت استعدادها للعب دور الوسيط أو الضامن بالعملية السياسية التي قد تبدأ بيننا وبين «النظام» كما أن الطرف الأميركي لم نر منه تشجيعاً فيما يخص بدء محادثات جدية بيننا وبين «النظام» وكل طرف يريد الحفاظ على الوضع الراهن كما هو».

وجاءت تصريحات أحمد لتبدو وكأنها تراجع عن موقف «مسد» السابق الذي كان يؤكد فيه على حرصه على التفاوض مع دمشق، التي أكدت مراراً وتكراراً عدم تنازلها عن «أي شبر» من مساحة سورية، وحرصها على وحدة سورية أرضاً وشعباً ورفض أي مشروع فيدرالي.

وعن موقف الأميركيين الذين أكدوا على حماية حليفهم الكردي، قالت أحمد: «صرحوا كثيراً أنهم لن يقبلوا أي هجوم على حلفائهم ممن حاربوا داعش لكن آلية هذه الحماية لم تتوضح صورتها بالنسبة لنا حتى الآن، وما يتم التركيز عليه هو كيفية تهدئة الطرف التركي».

وكانت تركيا هددت مراراً بشن عملية عسكرية شاملة لطرد «وحدات حماية الشعب» الكردية من المناطق الحدودية معها.

لكن أحمد أشارت إلى أن تركيا تأتي «بالدرجة الأولى كتهديد قوي إلى جانب تهديدات أخرى كداعش وخلاياه الأخرى، وتهديدات إقليمية أخرى قد تأتي من قبل إيران أو أي طرف آخر».

نازحو منبج يتخوّفون من احتلال تركي للمدينة

| وكالات

مدنيون من أهالي بلدات ريف منبج الشمالي نزحوا من بلداتهم جراء احتلالها من تركيا وعملائها (عن الإنترنت – أرشيف)

أعرب ساكنو منبج عن خوفهم الشديد وخشيتهم من خوض رحلة نزوح جديدة، في حالة شن جيش الاحتلال التركي عمليته العسكرية على منبج التي أصبحت الحضن الآمن لهم. وجاء في تقرير حول منبج، نشرته وكالة «هاوار» الكردية للأنباء: «أعين وأنفس ١٤٣ ألف نازح في مدينة منبج تترقب وتخشى خوض رحلة نزوح جديدة، في حالة شن الاحتلال التركي عمليته العسكرية على منبج التي أصبحت الحضن الآمن لهم».

ولفت النازحون بحسب التقرير، إلى «أن هدف الاحتلال التركي هو النيل من استقرار المنطقة، وتهجير أهلها لتستوطن فيها عوائل المرتزقة، وتغيير ديمغرافية المنطقة».

وحسب التقرير فإن «محاربة الإرهاب، الادعاء بتحرير المناطق وإعادتها إلى أهاليها، إعادة النازحين إلى ديارهم، جميعها ذرائع يستخدمها الاحتلال التركي لشرعنة احتلاله للأراضي السورية، متناسياً الأعداد الهائلة للنازحين القاطنين حالياً في المناطق التي يقصدها بتهديداته، ومدينة منبج خير دليل على ذلك، وتضم ما يقارب ١٤٣ ألف نازح من عموم الجغرافية السورية».

وأشار التقرير إلى أنه في الـ١٥ من آب عام ٢٠١٦ تحررت مدينة منبج على أيدي «قوات مجلس منبج العسكري» و«قوات سورية الديمقراطية– قسد» من تنظيم داعش الإرهابي.

ولفت التقرير، إلى أن موجات النزوح بدأت إلى مدينة منبج في شمال سورية، بعد تحرير المدينة من مرتزقة داعش، وكانت أولى موجات النزوح تلك في عام ٢٠١٦، بعد هجمات جيش الاحتلال التركي على الأراضي السورية في كل من أعزاز، جرابلس والباب، واستمرت موجات النزوح من عدة مناطق أخرى في عام ٢٠١٧ من مناطق الخفسة ومسكنة، نتيجة المعارك العنيفة بين قوات الجيش العربي السوري ومرتزقة داعش.

وأوضح التقرير، أن «موجات النزوح إلى مدينة منبج جاءت بسبب الأوضاع الأمنية الرديئة التي تعيشها المناطق القابعة تحت سيطرة الاحتلال التركي ومرتزقته، وسط حالة من السلب والنهب والخطف، والقتل والتطهير العرقي والتغيير الديموغرافي المتعمد».

وبحسب التقرير، فإن مدينة منبج أصبحت ملجأ لآلاف النازحين السوريين، مبتعدين عن اللجوء إلى مخيمات الدول المجاورة كتركيا، الأردن والعراق، أو اللجوء إلى الدول الأوروبية، وركوب المخاطر، كما كان حال الملايين من السوريين المهجرين إلى الدول الآنفة الذكر، أو ممن استقلوا البحار للوصول إلى أوروبا.

وأشار التقرير إلى أنه تم تهيئة أرضية لاحتضان نحو ١٤٣ ألف نازح سوري من عموم الجغرافية السورية في منبج، وبين أنه حسب وثائق وإحصائيات «لجنة الشؤون الاجتماعية في المدينة»، جلهم من المناطق المجاورة والقريبة من المدينة، وهي «إدلب، حماة، حلب، حمص، حماة، الباب، إعزاز، جرابلس، الخفسة، مسكنة، الرقة ودير الزور»، وهذه الأعداد رصدت خلال عام ٢٠١٧.

وأوضح التقرير، أن سكان مدينة منبج الـ١٤٣ ألف نازح، يتوزعون ما بين من يقيم في المدينة ممن تساعدهم الأوضاع المادية، ومنهم من ينتشر في مخيمات «رسم الأخضر» على أطراف المدينة، حيث إن من يقطن تلك المخيمات جلهم من «الخفسة، مسكنة، الباب، إعزاز، جرابلس، عفرين، إدلب وحماة». ووفق التقرير، فإن «مسألة النزوح واللجوء في بعض المناطق السورية، ومخيمات دول الجوار كما في تركيا والأردن أصبحت سلعة متاجرة، تسعى من خلالها تلك الدول لفرض سياستها في المنطقة، وعلى وجه الخصوص تركيا، التي لم تتهاون يوماً باستخدام اللاجئين كورقة ضغط على الدول الأوروبية، والدول المتدخلة في الأزمة السورية، إلى جانب استخدامها للاجئين للحصول على المزيد من الملايين من الدولارات من الأمم المتحدة، وغيرها ممن تتخوف من عواقب هجرة السوريين إلى بلدانها».

وأوضح التقرير، أن «التهديدات التركية حيال مدينة منبج شكلت مخاوف عديدة لدى النازحين إلى المدينة، فيرى النازحون أن أي تدخل عسكري على منطقة منبج، سيجبرهم مرة أخرى لخوض غمار رحلة نزوح جديدة بعد أن استقر بهم المطاف في مدينة منبج، ويرى البعض الآخر في التدخل التركي نسفاً للأمن والاستقرار المعاش في المنطقة». وتترقب أعين النازحين في مدينة منبج ما ستؤول إليه الأوضاع، وأنفسهم تخشى المضي في رحلة نزوح جديدة في حالة تعرض المنطقة لعمليات عسكرية من جيش الاحتلال التركي.

طائرة تجسس أميركية تقترب من قاعدتي «حميميم» وطرطوس

| وكالات

قامت طائرة دورية تابعة للبحرية الأميركية، من طراز P 8A بوسيدون، مضادة للغواصات، برحلة استطلاعية طويلة الأمد بالقرب من الساحل السوري وقاعدتي «حميميم» وطرطوس.

وقال موقع «Plane Radar» بحسب وكالة «نوفوستي» الروسية: إن طائرة التجسس الأميركية هذه أقلعت من قاعدة سيغونيلا الجوية في جزيرة صقلية الإيطالية، وحلقت على ارتفاع ٤,٧ كلم، لمدة ساعة تقريباً فوق المنطقة القريبة من الساحل السوري، وكانت تقترب بشكل دوري من قاعدة «حميميم» الجوية الروسية وقاعدة الدعم المادي والتقني البحرية الروسية في طرطوس.

وزاد في الفترة الأخيرة تحليق طائرات الاستطلاع الأجنبية، المأهولة والمسيرة من دون طيار، بالقرب من الحدود الروسية في القرم وإقليم كراسنودار والبلطيق، وبالقرب من السفن الحربية الروسية في شرق البحر الأبيض المتوسط. وخلال العام الماضي، سجلت وزارة الدفاع الروسية وتابعت تحليق أكثر من ٩٨٠ ألف هدف جوي أجنبي، بما في ذلك نحو ٣ آلاف طائرة حربية أجنبية، من بينها أكثر من ألف طائرة استطلاع وتجسس.

وكانت وزارة الدفاع الروسية أعلنت يوم الإثنين الفائت عن اعتراض مقاتلة من نوع «سو ٢٧» لطائرة استطلاع حربية أميركية فوق مياه بحر البلطيق.

وقالت الوزارة: إن «الوسائل الروسية لمراقبة المجال الجوي فوق المياه الدولية لبحر البلطيق، راقبت هدفاً جوياً كان يقترب من حدود الاتحاد الروسي، ولاعتراضه أقلعت مقاتلة من طراز «سو ٢٧» تابعة لقوام القوات الدورية للدفاع الجوي».

وتنفذ المقاتلات الروسية، حسب معلومات نشرتها وزارة الدفاع الروسية سابقاً، بصورة دورية عمليات اعتراض ومرافقة لطائرات حربية غربية تقوم بأنشطة استطلاعية قرب حدود روسيا.

وأعلنت الوزارة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري أن مقاتلاتها أقلعت مرتين خلال الأسبوع الماضي، لاعتراض طائرات أجنبية ومنع اختراق المجال الجوي للبلاد.